

البديل

حرية
عدالة
مواطنة

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

Issue (155) 31/08/2014

www.al-badeel.org

العدد (155) ٢٠١٤/٠٨/٣١ م

هل من جديد لدى أوباما؟



حسام ميرو

بما يفرض على جميع الدول المعنية الانخراط بطريقة مختلفة في الصراع، من دون التخلي عنه كلياً، لكن عبر إعادة تعريف الأولويات.

من هنا، فقد يكون اللقاء السعودي الإيراني ممكناً، فعلى رغم الصراع والتناقض بين الطرفين، إلا أن "داعش" هي خصم لكليهما، ومن مصلحة الرياض وطهران ألا تتحول "داعش" إلى لاعب قوي، ما يستوجب إيجاد قواسم مشتركة في مواجهتها، وإيجاد آليات تنسيق في هذه المواجهة.

لكن، هل يمكن أن ينفصل مسار المواجهة العسكرية مع "داعش" عن المسار السياسي؟ نظرياً وعملياً لا يمكن أن ينفصل الخيار العسكري عن المصالح الاستراتيجية السياسية لكلا البلدين (السعودية وإيران)، ما يعني أن الانخراط ضد "داعش" في المرحلة المقبلة سيعني إيجاد تنازلات سياسية على الساحة المشرقية بشكل أساسي، وبناء تفاهات على حدود المصالح والنفوذ. من هنا، فإن خطاب أوباما حول وضع كافة الخيارات لمواجهة "داعش" لا يجب أن يفهم أنه خيار عسكري محض، فتجربة الطائرات من دون طيار، والقصف الجوي، ليست هي الحل الأمثل في مواجهة تنظيم يمتد بين بلدين، ويضم في مناطق نفوذه ملايين المدنيين. لا شك، أن سقوط الموصل، وانكشاف ضعف الجيش العراقي، وصعود نجم "داعش"، وتحولها إلى خطر إقليمي سيعيد تعريف الاصطفافات في المرحلة المقبلة، وسيدفع الأطراف إلى تقديم تنازلات أنية مقابل مكاسب استراتيجية.

المعتدلة فرصة سانحة لنمو القوى الأكثر تشدداً، خاصة أن ما تسمى القوى المعتدلة لم تجد لها ظهوراً يساندها، وهو ما تحدثت عنه منذ عام ونصف الكثير من التقارير التي أشارت إلى تحلل الكثير من فصائل الجيش الحر، وانضمام عناصر منها إلى قوى متشددة، في مقدمتها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، كما أن سيطرة التنظيم على موارد مهمة مثل النفط كان عاملاً رئيسياً في تقوية حضورها، بالإضافة إلى شبكات تمويل واسعة.

وفي التصريح نفسه (يوم الخميس الماضي) قال أوباما إنه "لا توجد بعد استراتيجيات"، أي أن إدارته لم تقرر بعد الشكل الذي ستتخذه الحرب على "داعش"، وبالتالي فهو يحاول خفض سقف توقع مختلف الأطراف من الانخراط الأمريكي المباشر في مواجهة الخطر الداعشي، وهو بذلك لا يخرج عن سياق سياسته في ولايته الأولى أو ولايته الحالية، حيث سعى إلى ترك المسار العفوي في الأزمة السورية يأخذ طريقه، وهو ما أفضى إلى كل التعقيدات التي تشهدها اليوم الحالة السورية.

لكن، إذا ما رأينا إلى تحويل كل الأنظار نحو خطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا من زاوية إعادة تشكيل الاصطفافات الإقليمية من بوابة الخطر الذي يشكله "التنظيم"، فإننا نجد أن الإدارة الأمريكية تحاول إيجاد مقاربات مختلفة تسمح من خلالها للأطراف الإقليمية المنخرطة في الصراع بإعادة تعريف مخاوفها ومصالحها في الوقت نفسه، بحيث لا يمضي الصراع في خط أحادي سني شيعي بدلالاته الإقليمية، وإنما من بوابة وجود خطر يهدد الجميع،

يوم الخميس الماضي، قال باراك أوباما إنه "طلب من المسؤولين إعداد مجموعة من الخيارات العسكرية الأمريكية لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا"، لكنه أوضح أن استراتيجيته لا تزال قيد التطوير، وسيكون كلام أوباما كالعادة محطة لتحليل مستجدات الموقف الأمريكي تجاه الأزميتين العراقية والسورية، وستكون الكثير من الأسئلة متعلقة بما ستتخذه الإدارة الأمريكية من خطوات تجاه تنظيم "الدولة"، ومن هم الحلفاء في هذه العملية، وما الذي سيؤدي إليه الموقف الأمريكي في الواقع الفعلي؟.

لكن، السؤال المهم الذي يأتي في سياق تعامل إدارة أوباما مع الأزميتين العراقية والسورية هو: ألم يكن لدى إدارة أوباما ما يكفي من المعلومات الاستخباراتية والتحليلات العسكرية والسياسية التي تؤكد لها بالفعل نمو التنظيم بالشكل الذي وصل إليه؟.

لقد امتنعت الإدارة الأمريكية عن دعم المعارضة السورية "المعتدلة"، وتهكم أوباما نفسه على هذه المعارضة واصفاً إياها بأنها مجموعة من "أطباء الأسنان والمزارعين"، وأحجبت الإدارة الأمريكية عن تقديم الدعم الكافي لتغيير المعادلات العسكرية في سوريا بما يكفي لدفع النظام إلى التفاوض، كما أدى نقص الدعم للقوى المعتدلة إلى ازدياد قوة التنظيمات المتشددة، وفي مقدمتها "داعش"، ولم يكن توقع هذا النمو الكبير لتنظيم "الدولة" بحاجة إلى الكثير من الذكاء لدى القيادة الأمريكية، فمن الطبيعي أن يكون طول أمد الأزمة السورية وضعف التمويل للقوى

الحياة الاقتصادية في ظل تنظيم «الدولة الإسلامية»

عصام عطا الله



عاش المواطن السوري حياة بؤس وشقاء في ظل حكم آل الأسد المرتكز على الفساد، حيث تركزت الثروة بيد قلة فاسدة مفسدة، وزادت حياتهم بؤساً بعد حرب الأسد على الشعب، وزادت الألاماً وتعقيداً بسيطرة تنظيم الدولة على أجزاء واسعة من سورية.

صحيح أن تنظيم الدولة لم يتدخل بحياة المواطنين الاقتصادية بشكل مباشر، لكن وجوده أثر على حياتهم ومعيشتهم فلا يمكن فصل الحياة الاقتصادية عن التطورات السياسية والعسكرية. لقد وفر التنظيم الأمن لكنه غير كاف وحده، فبمجرد سيطرة التنظيم على المعابر قامت تركيا بإغلاقها، مما حرم المواطنين من الحركة التجارية، وحال دون وصول كثير من البضائع، وأدى لارتفاع البقية، فقد طالت المسافة على التجار، وارتفاع الأسعار ليس سببه بعد المسافة إنما الأخطار التي تزداد بطول الطريق، فأنت عرضة للخطف والسلب والقتل والقصف ناهيك عن المعاناة.

كما أدت قوانين تنظيم الدولة الإسلامية لكساد كثير من السلع والبضائع، فكثير من الألبسة النسائية كسدت عند تجار الألبسة لفرض التنظيم زياً معيناً، وأدى لرواج زي آخر.

ولعل الفلاح كان أكبر المتضررين، لأن التجار الكبار لا يهتمهم فهم مع الأقوى، تأثر الفلاح كثيراً بإغلاق المعابر مع تركيا حال دون وصول السماد، والجيش الحر منع وصول السماد لمناطق سيطرة التنظيم، وذلك خوفاً من استخدامها في صناعة العوالب الناسفة وقذائف الهاون... فاضطر للتخلي عن السماد أو شراؤه بأسعار باهظة، مما كلف المزارع أعباء مالية باهظة في حين وجد نفسه لا يستطيع تسويق ما تعب في إنتاجه.

كما بسط التنظيم سيطرته واستحوذ على كل مقدرات البلاد النفطية، والسود والمطاحن ومحطات المياه والكهرباء، ولم يستفد أهالي المناطق من هذه الخيرات، فقد توجهت خيراتها إلى جيوب التنظيم ولدعم حروبه. كما انعكس إغلاق المحاكم سلباً على المواطنين، فرتب ذلك أعباء مالية إضافية، حيث اضطر المواطنون لقطع مسافات واسعة كلفتهم عبئاً مالياً كبيراً مقارنة مع دخلهم المحدود والمتعب. مما دفع أغلب المحامين والقضاة للهجرة لمناطق النظام.

هذه الظروف الاقتصادية دفعت الشباب يتسابقون لدق باب الهجرة، مهما كان الأجر بسيطاً، فكثير من الأسر باتت تعتمد في معيشتها على ما يرسله أبنائها.

وزاد من معاناة المواطنين قيام تنظيم الدولة الإسلامية بإغلاق عدد من الجمعيات الإنسانية الخيرية، ولا سيما الأجنبية، فهذه الجمعيات كانت تقدم الإعانة والمساعدة لأعداد كبيرة من الفقراء، ولا سيما النازحين، وبقي مصير هؤلاء مجهولاً لا يعرفون ماذا يفعلون وإلى من يلجؤون. وربما فعل التنظيم شيئاً إيجابياً ملفتاً، وهو جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وقد لاقت هذه الخطوة استحسان الشارع.

وقام التنظيم بمصادرة أرزاق كثير من الناس بمجرد شبهة العمالة للنظام، أو الانتماء للجيش الحر، فصادر المئات من البيوت، وعشرات المحلات التجارية، والكثير من الأراضي الزراعية.

وربما كان لارتفاع سعر الدولار -ليس للتنظيم علاقة به- أبلغ الأثر على حياة السوريين الذين يعيشون تحت سيطرة تنظيم الدولة أو غيرها، فقد ارتفعت الأسعار

لها، فاضطرت لبيعها لتجار آخرين من مناطق أخرى بخسارة كبيرة.

هنا نأخذ: أغلقوا الجمعيات دون أن يفكروا بتبعات هذه الخطوة، لماذا لا يفكر أحد بالفقراء، لم نعد نحتمل لقد أتلّفنا الفقر، ومللنا حتى مل الصبر منا.

ق ع: تنظيم الدولة لا يهتم سوى فرض سيطرته ومحاربة أعدائه من النظام أو الجيش الحر، لكنه لم يفعل شيئاً لتحسين أحوال الناس، رغم سيطرته على موارد البلاد الاقتصادية، ونخشى أن تبقى الثروات أسيرة فئة معينة.

عمر: يعتمد كثير من الناس في مناطق تنظيم الدولة الإسلامية على السفر إلى الأردن ولبنان في دخلهم، ولكن بالفترة الأخيرة أُلغى الأردن حدوده في وجه العمال السوريين، ولبنان وحكومتها وميلشيات حزب الله تمارس ضغوطاً على السوريين في أراضيها، وقد قامت مؤخراً بخطوات لمنع دخول السوريين من عمليات تدقيق على الجوازات، ولا يدخل إلى لبنان إلا بجواز سفر، في حين كان لوقت قريب يدخل بالهوية، وخلال الأسابيع الماضية بدأت تمنع حتى الذين يحملون جوازات سفر من دخول لبنان، وهذا يزيد من معاناة السوريين والذين سيبحثون عن سبل جديدة لكسب رزقهم وربما يكون الانضمام للتنظيم أحد الخيارات المتاحة أمامهم.

أبو أحمد موظف: إن ارتفاع الأسعار الجنوني جعل الراتب ينتهي قبل منتصف الشهر، فاضطرت للعمل ببيع المازوت، والذي يدر علي دخل مقبولاً، ولكن أولادي حرموا من الدراسة لتكاليفها العالية، ومردودي لا يكفي لتحمل أعباء البيت والدراسة.

الاقتصاد السوري في انهيار، واستمرار الحرب يزيده دماراً، ومناطق تنظيم الدولة الإسلامية ربما تنتظر حرباً دولية لا تنتهي، هذا جعل المواطن بين مطرقة الفقر مع غياب الأمل وسندان الهجرة في مراكب الموت، فهاجر قسم من الشباب، وقسم ينتظر، فالبحث عن ملجئ يوازي البحث عن تحقيق استقرار بعيد الأمد.

أضعافاً في حين بقي دخل الغالبية دون تغيير يذكر وخصوصاً الموظفين.

ولا ننسى هنا تعرض مناطق التنظيم مؤخراً للقصف الجوي، فالقصف بالطيران يشل الحركة الاقتصادية، فعقب كل يوم قصف تبقى الأسواق لمدة أيام تعاني كساداً، وكأنك أمام إضراب أو منع للتجول طوعي.

وربما تكون الفئة الوحيد التي لم تتضرر هي فئة كبار التجار، فبضاعتهم التي تبلغ عشرات ومئات الملايين ارتفعت أضعافاً، وكذلك تضاعفت أرباحهم في ظل عدم وجود أي نوع من الرقابة سواء من الجيش الحر سابقاً أو التنظيم حالياً، فالتنظيم لا يراقب الأسعار، وترك التجار وضمانتهم التي في معظمها صار ميتاً.

أبو الليث: سوء الحالة الاقتصادية سببه ظلم النظام وسرقة للأمة، وكذلك اللصوص الذين سيطروا على آبار النفط، وسترون الخيرات قادمة على يد الدولة الإسلامية، وتوزيع أموال الزكاة أبلغ دليل على ذلك، فنحن خرجنا لإعلاء كلمة الله ثم خدمة الإسلام والمسلمين.

أبو ع: سوء الأحوال الاقتصادية للمزارعين سببه الجيش الحر والنظام، فهما منعان تزويد الفلاحين بالأسمدة بحجج وهمية وكاذبة ولا تمت للواقع بصلة، فنحن لسنا بحاجة لسمادهم لصنع السلاح، فلنا طرقنا ومواردنا الخاصة.

ك ن: دولتنا الإسلامية ما زالت في مهدها، ولا يجوز تحميلها أخطاء عشرات السنين، لقد أمنا رغيف الخبز والكهرباء والماء، صحيح لم ندعم الرغيف لكن على الأقل تم تأمينه، وبالنسبة للجمعيات لم نغلق سوى الجمعيات التي تدور حول الشبهات، وسوف نسمح لها بإعادة عملها إذا ثبت براءتها من التهم الموجهة إليها من الدعوة لـ «التنصير» والسرقة وغير ذلك من المآرب الخبيثة.

م غ مزارع: فلحت الأرض وبذرتها وحصدتها، لكن لم يغطي المحصول هذه النفقات، ونفقات النقل والأكياس والحصاد والعمال، لم نستفد شيئاً سوى التعب.

ك صاحب محل ألبسة: كنت أبيع المانطو القصير والطويل، وأصبحت كل بضاعتي بين يوم وليلة لا قيمة

الخيارات الأميركية في مواجهة «داعش»

المبرمة مع الولايات المتحدة وحكومة المالكي، بل وتحالفها مؤخراً مع «داعش». أما بالنسبة للمعارضة، فإن انقسامها وتشرذمها وصعوبة دمجها وحاجتها لمزيد من الوقت لاستكمال الجهوية القتالية والتسلح النوعي قد لا يجعل منها خياراً مناسباً. ويبقى الخيار الأخير ألا وهو النظام، الطرف «الأقوى» و«الأكثر تنظيماً» كما روج لنفسه بذلك، هو أكثر الخيارات فاعلية في المواجهة مع «داعش».

النظام السوري يبدو من خلال إعلامه وتصريحات مسؤوليه واثقاً من حاجة الولايات المتحدة الأميركية لجهوده في مواجهة «داعش»، لكن تصريحات البيت الأبيض حتى الآن تصر على عدم إشراك النظام السوري، لاسيما وأن ذلك يعني اعترافاً به وتخلياً صريحاً عن المعارضة السورية، الأمر الذي حاولت الولايات المتحدة الأميركية دائماً تأكيد ما ينافيه.

في المحصلة، قد تجد الولايات المتحدة الأميركية نفسها بحاجة لتدخل مباشر و مواجهة «داعش» على الأرض بعد مواجهتها من السماء. لكن ذلك أمر تواجهه صعوبات عدة، إذ يبدو أن الرأي العام الأميركي لن يؤيد هذا التدخل، لاسيما وأن «داعش» اليوم لم تضرب العمق الأميركي كما هو الحال مع «القاعدة»، فهي بالنسبة إليه تشكل خطراً غير مباشر حتى اللحظة، ناهيك عن وعود باراك أوباما الانتخابية المتعلقة بتقليص القوات المتواجدة في الخارج وعدم خوض الحروب... الخ، كما علينا ألا نغفل الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الأميركي في ظل عدم توافر من هم مستعدون لتمويل هذه الحرب الأميركية الجديدة، كما أن تردد العديد من دول الاتحاد الأوروبي يجعل من الصعب حشد حلف دولي ضد إرهاب «داعش» الذي يعد شرطاً ضرورياً، وإن كان غير كاف، لإقناع الكونغرس والجمهور الأميركي بتلك الخطوة المزمع عليها.

الولايات المتحدة، ومعها أطراف دولية وإقليمية، تعلم أن القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية بات يتطلب حرباً برية تقودها الولايات المتحدة نفسها سواءً اشركت معها أطرافاً أخرى أم لا، وفي جميع الأحوال يبقى السؤال: هل الولايات المتحدة الأميركية مستعدة لدفع أثمان وكلفة هذا التدخل الذي بات ضرورة لا بد منها؟

كان من الممكن أن يكون الثمن أقل كلفة بكثير لولا إخفاق العملية السياسية في كلا البلدين، العراق وسوريا، الأمر الذي فاقم الأوضاع هنا وهناك، و تتحمل الولايات المتحدة خصوصاً مسؤولية هذا الفشل مع إصرارها على الانجراف وراء سياسة «الفوضى الخلاقة» التي خرجت عن السيطرة وعن القدرة المزعومة على إدارة الأزمة، فبقيت مجرد فوضى استفاد منها حتى الآن من وصفهم الإدارة الأميركية دائماً بالأعداء والخصوم وأضرت بمن صنفتهم دائماً كحلفاء.



ولدت سراً، لاسيما مع اعتمادها أكثر على التمويل الذاتي المتأتي مما استطاعت السيطرة عليه من موارد في المناطق التي خضعت لسيطرتها في العراق وسوريا، الأمر الذي سيجعل المعركة معها ليست سهلة على الإطلاق، ولن تكفي الضربات الجوية وحدها، وسيكون لا بد من المواجهة البرية. عراقياً، هناك عدة أطراف قد تكون مرشحة أميركياً للقيام بتلك المهمة، فهناك إيران وقوات «البشمركة» الكردية والجيش العراقي. مشاركة إيران المباشرة في حرب برية ضد «داعش» أو حرب غير مباشرة عبر الميليشيات الشيعية قد توجج الوضع الطائفي وتزيد من تعقيداته، وستبدو كحرب سنية شيعية تقف فيها الولايات المتحدة إلى جانب طرف على حساب آخر، وهو ما لا تريده الإدارة الأميركية، ناهيك عن ضريبة باهظة الثمن سيدفعها الغرب في مفاوضاته النووية مع الجانب الإيراني. أما الجيش العراقي فيبدو أنه يعاني من أزمة جهوية حقيقية تبدت واضحة أمام انسحاباته المهنية والسريعة أمام هجمات «داعش»، بالإضافة إلى خطر الانشقاقات التي قد يتعرض لها بفعل العامل الطائفي أيضاً. أما الخيار المتمثل في «البشمركة» الكردية فيتحتم عليها أن تكتفي بمواجهة «داعش» في المناطق الكردية، إذ لن يلقي تمددها لقتال «داعش» خارج تلك المناطق ترحيباً من قبل الأطراف العراقية الأخرى.

سورياً، أمام الولايات المتحدة الأميركية ثلاثة خيارات، إما الصحوات وإما المعارضة السورية المسلحة وفصائلها وإما النظام نفسه. بالنسبة للصحوات فقد فات أوانها على ما يبدو وستستبعد غالباً كخيار، لاسيما في ظل فشل تلك التجربة عراقياً، و انقلاب الكثير من العشائر على التفاهمات

حكم عاقل

حسنت الولايات المتحدة أمرها بعد تردد، ووجهت قوتها ضد «داعش». مزيد من الضربات الجوية وأخرى استطلاعية مكثفة تمهيدا لغارات أخرى تتوخاها الولايات المتحدة أكثر دقة، ويبدو أن عدواً واحداً اليوم يوحد خصوم الأمس، وستحدد نتائج هذه الشراكة المرحلية المحتملة طريقة التعاطي مع العديد من الملفات الإقليمية.

بعد 11 أيلول، كان على الولايات المتحدة التحرك خارج حدودها لمواجهة «القاعدة»، ذلك المارد الذي خرج من قممها بمسحة أميركية في خضم حرب أيديولوجية ساخنة رافقت حرباً عسكرية وصفت بالباردة. دُمرت معاقل «القاعدة» في أفغانستان واستكملت الحرب ضدها في باكستان، لكن الاحتلال الأميركي للعراق والتخلي عنه تدريجياً لمصلحة إيران جعل من العراق ملاذاً مناسباً لجيل جديد من «القاعدة» أشد وطأةً وبأساً من الجيل القديم، وما يجمع «القاعدة» و«داعش» التي تفرغت عنها، ليست الأيديولوجيا فقط، بل أيضاً أن كليهما قد نما في ظل مجتمعات كانت تركيبتها العشائرية والقبلية تربة خصبة لضمان الولاء والبيعة.

«القاعدة» كانت قد اعتمدت يوماً على الدعم الخارجي المقدم من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين والشرق أوسطيين، مما سهل لاحقاً توجيه ضربات عسكرية موجعة لها أدت إلى تفكيكها والسيطرة على الجهات الممولة لها، لاسيما وأنها كانت مكشوفة استخباراتياً إلى حد بعيد في ظل تعاون استخباراتي دولي واسع. لكن «داعش» التي تمخضت عن انسداد الأفق أمام «القاعدة» الأم قد

عاطف نجيب كعقلية سائدة

فيكتور يوس بيان شمس

للأثر من النظام، بما برترتب على ذلك من ارتباطات وارتبهانات، شوّهت الحراك، وساهمت بشرذمته وتفتيته إلى حد بعيد من جهة ثانية. كان تشكل هذه الأطر "المعارضة" بشكل غير ديموقراطي في بداية الأحداث ضرورة أمّلتها الظروف، لكنها وبعد مضي سنوات على بداية الثورة، ما عاد مبرراً لها الاستمرار كما بدأت. وهي التي باتت تثبت بالملحوس أنها تقارع النظام بعقليته ومفاهيمه ذاتها، وهو ما يساهم في تماهيهما وعدم التمييز بين نهجيهما، وهذه واحدة من أهم سمات الأنظمة الكولونيالية التي قد تتجدد كنتاج لحراك اجتماعي ضخم، مع بعض التغييرات الطفيفة العارضة.

في هذا الإطار تأتي الأسباب المؤسفة التي أدت لحادثة صفع رئيس الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة السابق أحمد الجربا للناطق باسم "هيئة أركان الجيش الحر" لؤي المقداد في تشرين الثاني 2013 في اسطنبول، والذي طالب السلطات التركية بفتح محضر تحقيق بالحادثة!

وبنفس هذا الفهم، استهتر الدكتور كمال اللبواني بوعي الشعب السوري وقدرته على التغيير، عندما خاطب "النخبة" بمقالة له بعنوان "داعش وما أدراك ما داعش - الحل العملي" في 21/8/2014 على موقع "كلنا شركاء" عندما كتب مستنكراً: " .. فداعش رغم تخلفها هي عمل ضروري جداً في الثورة الثقافية، عملاً بقول لينين خطوة للوراء خطوتان للأمام .. فالشعوب لا تتعلم في المدارس ولا من قراءة الكتب، بل تتعلم فقط من تجاربها وهي لن تحيد حتى تقع في الحفرة، بل هي تشبه الحمير الذين لا يتعلمون إلا بعد ضرب رؤوسهم بالجدار، فكم عانينا عندما عارضنا النظام وكانوا يعددون علينا تقرباً منه، ويسخرون منا ويبالغون في الهتاف له .. فإذاً كانت النتيجة .. فهل يتعلم الشعب من تجربته بكل مرارتها".

وللتصحيح فإن عنوان كتاب لينين الذي استشهد به الدكتور اللبواني، هو: "خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوراء".

هذه هي العقلية التي تتعاطى فيها "النخبة" مع ثورة شعب دفع كل ما يملك في سبيل التغيير الذي يحفظ له كرامته، وهي عقلية لا تختلف كثيراً في سيرورتها ومآلاتها عن عقلية النظام الذي لم يحاسب عاطف نجيب على عنجهيته في التعاطي مع أهالي الأطفال المعتقلين في درعا، بل فرّخ على الفور المئات منه لمواجهة المطالب البسيطة في بدايتها، حتى استفحلت وأنتجت فيما أنتجت، "معارضة" على درجة عالية من الشبه، تعيد إنتاج النظام بالعقلية الفوقية ذاتها، وإن بفوارق ستمليها -جبراً، لا طوعاً- على الناس مآسيهم، وحجم الدمار الذي عانوه وتعرّضوا له.



عندما أشرف أخيه برزان الحسن على ارتكاب مجزرة "الدجيل" 1982. ثم عندما أشرف ابن عمّه علي حسن المجيد على تنفيذ مجزرة "حلبجة" بالأسلحة الكيماوية 1988.

على خط مواز، أشرف رفعت الأسد شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد في الحقبة ذاتها على مجزرة سجن تدمر الصحراوي 1980، ثم علي مذبحه مدينة حماة 1982، والتي تعتبر "بروفاً" عمّاً تعانيه سوريا اليوم، والتي كانت بداياتها للصدفة بقيادة ماهرة الأسد قائد "الفرقة الرابعة - حرس جمهوري" شقيق الرئيس الحالي بشار الأسد.

كان هذا واقع المنطقة التي خيم الرعب فيه على الحياة السياسية، فمنع تشكل الأحزاب والتنظيمات، إلا تلك التي تنسجم، ولا تشكل أي تهديد لاستقرار الحكم. بهذه الظروف تشكل وعي المجتمع السوري ونظيره العراقي وغيرهما. وبهذه الظروف التاريخية المترافقة بثورة تكنولوجية غير مسبوق في عالم الاتصالات، انطلقت شرارة الثورة التي لم تكن نتاج حالة وعي بضرورتها بقدر ما كانت رد فعل طبيعي على ضغط ما عاد بالمستطاع تحمله، ومن لحظة انطلاق الثورة بدأت هذه الشعوب تبني تجربتها في العمل السياسي والتنظيمي الذي لا خبرة لها به، في وقت لم تساهم "النخب"، أو تلعب دورها في خلقه وتنميته، فكانت كما النظام، معزولة عن عامة الشعب الذي يزرع تحت نير الخوف والاستبداد. لم تكن الثورة بحال من الأحوال، حصيلة جهود هذه "النخب" التي سارعت لاستثمار الحراك بما يُثبت أنها وهي التي دفع قسم كبير من أفرادها أثماناً باهظة، قتلاً، وتشرداً، واعتقالاً، وتضييقاً، لا تملك الخبرة اللازمة لقيادة الحراك من جهة. وقد حرّك قسم كبير منها، الميل

أطلقت العبارة التي كتبها أطفال درعا في آذار/2011 على جدران مدرستهم: "الشعب يريد إسقاط النظام" شرارة الأحداث التي لم تقتصر ردود الفعل الدموية عليها بإحراق سوريا، بل بدأت تطال باقي دول الإقليم. كان أول احتكاك أدى لاشتعال الشرارة، ذلك الذي حصل بين أهالي الأطفال المعتقلين و رئيس "فرع الأمن السياسي" في المحافظة عاطف نجيب ابن خالة رئيس الجمهورية.

ومنذ بداية عهد الشعب السوري بحكم النظام الأوليغارششي (الأقوي)، برز دور الشخصية - الفرد، في كافة مستويات السلطة بما هو نظام أقوي، ليس بالمعنى الطائفي، بل بالمعنى الطبقي الأشمل الذي يرتكز أولاً وقبل كل شيء على الولاء المطلق أسوة ببقية الأنظمة الشبيهة، والتي أنتجت جميعاً مرحلة ما بعد "الاستقلال"، لتتشابه كأنظمة تابعة بمرتكات أساسية ميزتها الأهم، حكم الفرد الكاريزمي في بداية عهدها كتعويض عن غياب البرامج السياسية والاقتصادية والتنموية، والتي تعني حكم المؤسسات، وما يترتب على ذلك من تنافس ديموقراطي على السلطة.

إلا أن النظام، وبسبب من تراكمات وتحالفات الحقبة الماضية التي أربكته بعد الأزمة، اضطرت بالممارسة العملية لدحض أقلويته الطبقية، لتتفاوت رغماً عنه بأخرى، هي المحظور الذي يسعى جاهداً لإخفائه، أي أقلويته الطائفية. وهي بالحالتين كانت لأسباب تاريخية، ذات خصوصية تتعلق بهذا النمط من الأنظمة، تتمفصلان على عائلية شبه مطلقة. هذا ما أفسح في المجال دائماً، وبأشكال متفاوتة، لارتكاب الفظائع التي كانت تعتبر من طبيعة النظام. ربّما تذكر، وتؤكد ذلك، المجازر التي ارتكبها النظام العراقي في فترة حكم صدام حسين،



أمريكا ترفض أوراق اعتماد النظام السوري في ملف الإرهاب

■ ياسر بدوي

تنسيق أمريكي مع النظام، ولا السخرية من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، ولا العمل على ضم الجبهة الإسلامية إلى بنود القرار 2170 الذي حدد الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، ولا أخذ الشكل الكاريكاتوري بأنه يدافع عن الشعب التركي والأمن القومي التركي!

كذلك لن تنفع مسرحيات الأسد وقصف طيران النظام لمواقع "داعش" في الرقة، فقد جاء أيضاً في أحد أسبابه نتيجة خسارته الكبيرة في مواقع "الفرقة 17". ولم يحل القصف دون خسارة النظام أخيراً مطار الطبقة العسكري في الرقة بشكل كامل لمصلحة "داعش"، الأمر الذي ينذر بتحقيق التنظيم لانتصارات واسعة في الأراضي السورية. وغداة السيطرة على المطار، تتجه الأنظار اليوم نحو مطار مدينة دير الزور، إذ تشير التوقعات إلى أن المعركة المقبلة لـ "الدولة الإسلامية" ستكون بالسعي إلى السيطرة على المطار والأحياء المتبقية من المدينة التي ما زالت تحت سيطرة النظام، لتأمين ظهر التنظيم في الأراضي السورية.

وفي نظرة سريعة للخريطة العسكرية لتمدد "الدولة الإسلامية" على الأراضي السورية، وإمكانات تعاون واشنطن مع أحد طرفي الصراع للقضاء على التنظيم، يبدو واضحاً أن الكفة تميل إلى فصائل المعارضة وليس الأسد، لأسباب عدة، أهمها أن أغلب المناطق التي يسيطر عليها "داعش"، هي مناطق فرضت فصائل المعارضة سيطرتها عليها لوقت طويل نسبياً، ولا تزال المعارضة موجودة في محيط تلك المناطق، ما يمكنها من مساعدة واشنطن بشكل أكبر في القضاء على التنظيم في حال تم إمدادها بالسلاح اللازم.

القراءة السياسية لتصريحات باراك أوباما تقول إن الحرب على "داعش" قد بدأت، وأن نظام الأسد لم يعد أمامه خيارات للاشتراك في هذه الحرب إلا وفق قبول الضغوط التي تقول باستعادة الحل السياسي، وما حاول وليد المعلم إشاعته لم يجعل المولاة تصمت أمام المشاهد المفجعة التي حلت بجنود الجيش في الرقة، والمتنظر ليس الاستراتيجية الأمريكية وعرققتها، بل تحديد هذه الاستراتيجية مع زيارة جون كيري إلى المنطقة لتشكيل تحالف إقليمي لمحاربة "داعش" والإرهاب.

المناخ الذي أوجد "داعش" و"النصرة"، وهذه النقاط تعكس حالات من الجدل حول تحديد الاستراتيجية الأمريكية تجاه سوريا النظام و"داعش" وتؤشر لحسم أمريكي تجاه الأسد، وذلك بعد تردد الموقف المعلن الراض التعاون مع الأسد والاعتراف به، لأن الاعتقاد يسود بضرورة المقارنة مع نوري المالكي في العراق، وضرورة إبعاده نتيجة سياساته الإقصائية والمذهبية وارتكابه الإجرامية الفاشلة في الحلول، فمن باب أولى إبعاد الأسد الذي يشكل مصدراً رئيساً للإرهاب، وتتهمه الهيئات الدولية بجرائم ضد الإنسانية لا تتحجج بالتعاون معه، فضلاً عن ان التعاون الدولي مع الحكومة العراقية حيث هناك إمكانية لقيام سلطة تجمع مكونات المجتمع، يجعل الوضع في بلاد الرافدين مختلفاً تماماً عن الوضع في سورية.

وما يزال الرهان على أن يأتي الوقت كي تتخلى طهران عن الأسد، كما تخلت عن المالكي، وهذا يقود بالضرورة إلى نقاط جنيف من أجل إطلاق عملية سياسية في سوريا.

وأما الخيار الضيق والمحدود أمام نظام هذا في حال كانت هناك حاجة مفترضة للتعاون مع معه في هذه الحرب التي تأخذ وقتاً، على قاعدة صيغة تقوم على:

1 - اعلانه وقف القتال مع «الجيش السوري الحر» وفصائل المعارضة المعتدلة التي وقفت ضد تنظيم «داعش» وقاتلته، والمشاركة عبر صيغة هيئة الحكم الانتقالية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2118.

2 - أن يعلن الأسد العودة الى الحل السياسي للأزمة السورية وفق قرار جنيف 1 - في 30 حزيران 2012، بكل مستلزماته وبنوده، وأن يعمل على تحقيقها بالمشاركة مع المعارضة.

3 - ان يقبل قيام حكومة انتقالية تضم أطراف المعارضة فيكون جزءاً من مرحلة انتقالية تحتم في هذه الحالة وجوده على رأس السلطة مع تقليص صلاحياته، وتكون مهمة هذه الحكومة محاربة «داعش» بموازة التحضير للحلول السياسية في سورية.

ولا فائدة من مسرحيات يؤديها وزير خارجية النظام حول إسقاط الطائرات الأمريكية في حال عدم وجود

قبل أيام عقد وليد المعلم وزير خارجية الأسد مؤتمراً صحفياً ليقول جملة واحدة، "إن النظام على استعداد للتعاون مع أمريكا في محاربة الإرهاب"، وذكر أن القرار 2170 ينسجم مع ما كان ونظامه ينادون به ويحذرون منه، أي الإرهاب، وما عدا ذلك من اعتبار أي ضربة لداعش دون تنسيق مع الحكومة السورية عدواناً؟ مجرد خزعبلات دعائية فارغة.

الرد الغربي عامة جاء بالرفض، وكذلك الأمريكي، وعل كلام الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن الاستراتيجية الأمريكية الجاري تحديدها تحمل العديد من الاحتمالات والخيارات المتاحة أمام أمريكا والضيقة أمام نظام بشار الأسد، ولا نتحدث هنا عن الخيارات المدومة أمام النظام السوري، لأن بيان جنيف واحد ما زال خياراً ممكناً، وهو الأفضل، وما الترويج حول سقوطه بعد افشاله في اجتماعات جنيف 2، إلا أوهام يتعلق بها الأسد ونظامه.

قال أوباما في لقاءه مع الصحفيين إن العنف المتصاعد وفر البيئة لتمدد "داعش". هذه الجملة تحمل النظام المسؤولية عن وجود "داعش" وسيطرتها على مساحات لا بأس بها في سوريا والعراق، والنظام لم يلتزم بأي حل سياسي منذ المبادرة العربية وحتى اجتماع جنيف. وقال أوباما: إن الأسد فقد شرعيته لقتله المدنيين. وموقف أوباما في ظل الظروف الراهنة موقف لا يمكن الاستهانة به، وللتذكير فإن كلام أوباما السابق عن فقدان الأسد للشرعية جاء في نهاية العام 2012، أما تأكيده اليوم، وبعد ساعات من عرض الأسد خدماته على واشنطن لمكافحة الإرهاب، فيحمل دلالات واضحة على أن الأسد خارج اللعبة، ولا يستطيع الاستمرار بها إلا عبر بوابة جنيف.

كما أعلن أوباما عن دعمه للمعارضة المعتدلة في محاربة الإرهاب، وهو المتردد في هذا الأمر، وقد كشفت هيلاري كلنتون أبعاد هذا التردد، وحملت أوباما المسؤولية في التأخير والتفاسع عن هذا الدعم في الوقت الذي كان الأسد يستجلب الجماعات المتطرفة من حزب الله و ابو الفضل العباس لقتل السوريين، وهو

دفاعاً عن أمل... دفاعاً عن مدنية المجتمع

■ علاء الدين زيات

عدداً جيداً من مطباتها، مؤكدة ضيق المسافة المتبقية كل مرة للبقاء على حافة الانهيار، ولأن سلاحاً تدميراً شاملاً يجعل من حرب كونية حرباً أخيرة، تجري ترجمة هذا الهامش الضيق في حروب مناطقية مخططة ومدروسة التوجهات، ولكنها تدرباً ربحاً يساهم في رفع مستوى حياة الشمال على حساب الجنوب، ويقوم الأول باستكمال بقاء هذه الموارد متاحة، بحيث أنه يطالبك على الإعلام بإلحاح بمأسسة حياتك وحكومتك ومنظماتك المدنية وجهاز الدولة، ولكنه يبذل جهداً حقيقياً مضمناً لمنع قيام ذلك، لأنه سيعني حرمانه من مصدر ربح هام على الصعيد الاقتصادي، وأيضاً سيسحب بساط الاستعلاء والفوقية من تحت قدميه.

٣- البصمة المحلية: هل نملك نموذجاً خاصاً لمنظمات المجتمع المدني الحكومية؟

باستسهال سريع نعم، وبتأني معرفي لا بد من اختبار ذلك بطريقة عينة منطقية ومدروسة جيداً، وإلى أن يتم ذلك سيكون لازماً دراسة تجربتين مهمتين كانتا تجسيدا سوريا لمعنى الخصوصية، الأولى تنسيقيات الثورة، والثانية تجربة المجالس المحلية.

بمعايير المجتمع المدني قد تشذ التجريبتان عن مفهوم منظمات العمل المدني غير الحكومية، ولكن الخصوصية تمر عبر الشذوذ، ولا بأس من إعادة قراءة التجربة، وفحص مآلاتها، فما تركته من بذور للموسم التالي جدير بالمتابعة والتنشيط.

لا فكرة الهوس بالخصوصية نافعة، ولا محاولات قص أجنحتها لتصير مطابقة لنماذج أخرى مناسبة، على العاملين درس الوقائع دون أحكام مسبقة ثم استنتاج النهج المطلوب وفق ذلك.

إن دراسة الهيكليات وبرامج رفع الأداء وتطوير مفهوم الاعتمادية وحالة التشبيك بين العاملين ومع منصتهم الاجتماعية، وجهات شاقة ومتعبة لا يمكن تركها من دون مواجهة، وربما من هنا تصبح نافذة أمل مفتوحة أن يعيد المجتمع تأسيس خلاياه الجزعية عبر أليات فاعلة، وبناء قدرات إدارية جديدة، ما سيتيح له فرصة أفضل للنجاح في استحقاقاته القادمة.

بحيث يطور من جهته معايير ومطلباته منها. ٢- المأسسة: في الحديث عن المأسسة ثمة سؤال، وهو: ما دامات المأسسة حاجة ضرورية لم لا تصير واقعاً مفترضا؟ هي لازمة ويعترف المحتاجون لدورها ويرغبون بتطبيقها، إذن السلعة موجودة وهناك زبائن وتسويق جيد (الكل ينادي ليل نهار بالمأسسة)، إذن أين الخلل في هذه اللوحة؟

الخلل في إطار اللوحة، لا تبني المأسسة على رغبة، وبخاصة إن كانت هذه الرغبة ليست منفردة في أولويات الإدارة، فهناك الشخصية والبيروقراطية والدكتاتوريات الصغيرة والتعتيم (عكس الشفافية) واحتكار السلطة، وهي عناصر تتنازع مع المأسسة رغبات العاملين وعادة ما تنتصر في صراعاتها وتقضي المأسسة خارجاً. ولأنها ينبغي أن تبني على وعي المصلحة، ولأن وعي المصلحة يبني على توافق فكري واجتماعي (طبقياً) فإن اقتصاداً هشاً ريعياً مافيوياً أو خاضعاً لبني عسكرية (سوريا - مصر) ستكون بصمته طاغية في خلق مؤسسات مجتمع مدني على شاكلته (دكتاتورية - فريدة - أوامرية).

متى تخط المأسسة بصمتها الفاعلة لتجر المشتغلين إلى ذهنية الفريق المتنافس إيجابياً؟

قدمت الرأسمالية نماذج مستقلة فعالة أكثر من النموذج الاشتراكي، بحيث لعبت الدولة بذكاء دور الموازن بين مصالح رأس المال الاقتصادي ومنح بعض صلاحيات السلطة لمنظمات مدنية فعالة، ولكن تعود الأزمات لتكشف هشاشة هذا الاتزان (قوانين التنصت بعد أيلول ٢٠١١) (أزمتي اليونان والبرتغال ولاحقاً إيرلندا وأيضاً اسبانيا) حيث تحل الدولة القسم الأكبر من عجز التنمية باستلاب مكتسبات مجتمعية (اقتصادية - ديمقراطية - سياسية) إلخ.

جواباً للسؤال السابق قد يبدو ساذجاً تصور تطور طبيعي للرأسمالية، بحيث ترتقي بالسكان إنسانياً لمرحلة الإشباع متجاوزة فضل القيمة، رغم التعمية الناجحة على جوهر الصراع ذاته بين المنتجين والمالكين (تمويه بسبب علاقات إنتاج مختلفة كالإنتاج الذهني، التجارة الإلكترونية، التشغيل عن بعد... إلخ)، ولكنها تجاوزت

بتعرض مفهوم (منظمات العمل المدني) لاجتذاب الأضواء مع صراعات شد متنوعة. إنه يولد بعكس المسار العام، إذ تتدهور الحالة إلى مستويات عنفية غير مسبوقه وتتشابك خطوط الصراعات، مع انقسام متعدد المستويات، بينما يطم هذا الوليد رأسه متحدثاً عن وحدة منصة العمل الاجتماعي والحيادية الإيجابية معلناً صرخته كمكون جدير بالتحليل، تمهيداً لاتخاذ تقييم ولو أولي لمشروعيته.

لن يسمح المجال ببحث طويل حول الموضوع، بل سأكتفي بنقاط ثلاث مفصلية تشكل مرتكزاً وهي:

١- أزمة الهوية: يتقدم هذا العنوان سلم النقد الموجه لمنظمات العمل المدني، إنها غير متميزة، هجين بين النادي والتجمع والشلة والحزب ومنظمات العمل الأهلي، وافتقارها للهوية ينعكس على غياب "الموديل" وإنها ضمن هرم التوضع الاجتماعي الوطني تتحرك باضطراب، دون أن تعرف أتعنى بالدولة أم بالمجتمع ومثليه أم تشكل هرمية مستقلة؟

ربما كل ما سبق صحيح ولكن افتراض أنه نقيصة تعود لمنهجية تشكل هذه المنظومات هو الاستنتاج غير العادل، أزمة الهوية ليست سمة منظمات العمل المدني غير الحكومية، بل يمكنني الافتراض أنها أقل بنى المجتمع ضياعاً في هذه النقطة، وأكثرها فاعلية في ترميمها فيما لو قورنت مع مؤسسات مجتمعية أخرى (مؤسسات دينية - حزبية يسار ويمين - سلطة... إلخ).

إن خيارات بلورة الهوية مسألة حساسة وحاسمة للحديث عن دور مطلوب بمعنى (زبائن) يريدون لهذا الدور أن يعبر عن تطلعاتهم (بضاعتهم)، وسيكون الوقت ضاغطاً حتماً، لأن العمل المطلوب يتم وفق ظروف قاسية تتطلب تطويراً للحركة تحت برنامج طوارئ.

كل عتبة أعلى في تطوير هذا المفهوم ستمنح بنى العمل المدني مزيداً من الاحترام والقانونية الاجتماعية، وسيكون ذلك متاحاً حين تفرّد كامل مساحة جسدها على قاعدة الهرم الاجتماعي، بحيث يغدو هو المصدر والداعم والمقيم والناقد، وأيضاً المتكيف مع تطوراتها،



SYAN
ملتقى الناشئة السوريين
Syrian Activists Network

الجيش اللبناني يتسلم أسلحة أمريكية لرفع جاهزيته بعد أحداث عرسال



رويتز- «البديل»:

وتأتي المساعدات الأمريكية لرفع إمكانات الجيش اللبناني في مجال التسليح، خاصة أن تسليح الجيش اللبناني هو تسليح ضعيف، وكان الحديث عن الحاجة إلى إعادة تسليح الجيش قد بدأ يتصاعد خلال الأزمة السورية، كما كانت العديد من الأطراف السياسية اللبنانية قد تحدثت عن إبقاء ضعف الجيش اللبناني لمصلحة حزب الله الذي يمتلك ترسانة كبيرة ومتطورة من الأسلحة والصواريخ التي يشرف الحرس الثوري الإيراني على إمداده بها.

وعلى الرغم من الدعم الأمريكي الراهن إلا أن ما حصل عليه الجيش اللبناني من ذخائر لا يعتبر كبيراً قياساً إلى احتياجاته الكثيرة، كما أن المواجهة مع أية قوى إسلامية على حدوده لا يمكن أن تكون فعالة بشكل كبير ما لم تحصل توافقات سياسية داخلية بين الأفرقاء السياسيين، وهو ما يشير إليه مراقبون، فقد أحدث تدخل حزب الله إلى جانب النظام السوري في الصراع شخراً بين القوى اللبنانية، كما أحدث انقساماً اجتماعياً بين مكونات المجتمع اللبناني.

في لبنان منذ بداية الصراع في سوريا قبل أكثر من ثلاث سنوات.

وانسحب المسلحون المنتمون لجبهة النصرة - فرع تنظيم القاعدة في سوريا- وتنظيم الدولة الإسلامية الذي احتل أجزاء واسعة من العراق وسوريا بعد خمسة أيام من القتال.

وأشرف السفير الأمريكي ديفيد هيل على تسليم شحنة المساعدات العسكرية الأمريكية إلى الجيش اللبناني في القاعدة الجوية في مطار بيروت الدولي.

ونقل عنه البيان قوله «في الثاني من شهر أغسطس آب الجاري قام متطرفون بهجوم في عرسال. وفي الثالث من آب اجتمعت مع العماد قهوجي وسألته ماذا يمكن للولايات المتحدة أن تفعل للمساعدة، وبعد التنسيق مع رئيس الحكومة تمام سلام ووزير الدفاع سمير مقبل وقادة آخرين بدأنا العمل».

وأضاف «انتقلنا إلى تزويد الجيش بالأسلحة والذخيرة التي طلبها والتي يحتاجها لتأمين حدود لبنان، وهزيمة هذه الجماعات المتطرفة التي تهدد أمنه».

قال مسؤولون أمريكيون يوم الجمعة الماضي إن الولايات المتحدة بدأت تسليم شحنة أسلحة تشمل بنادق هجومية وصواريخ مضادة للدبابات وقذائف مورتربقيمة 20 مليون دولار إلى الحكومة اللبنانية، لتعزيز قدرات الجيش، بعد استيلاء متشددين إسلاميين على بلدة عرسال الحدودية لعدة أيام هذا الشهر.

وقالت السفارة الأمريكية في بيان إن تسليم الشحنة بدأ يوم الخميس مع وصول «480 صاروخاً محمولاً على الكتف، وأكثر من 500 بندقية إم-16، 4، والكثير من مدافع الهاون، ووصلت أمس (السبت) ألف بندقية، وقرىبا سوف يصل المزيد من مدافع الهاون وقاذفات القنابل والمدافع الرشاشة والأسلحة المضادة للدروع».

وكان مسلحون إسلاميون متشددون دخلوا أوائل الشهر الحالي بلدة عرسال في شمال البلاد عبر الحدود الجبلية مع سوريا في أخطر توغل للمتشددين

السعودية تحذر أوروبا وأمريكا من خطر الإرهاب

بلدانهم، خاصة بعد أن اكتسبوا مهارات قتالية كبيرة، كما تشبعوا بالفكر الإرهابي، وأصبح لبعضهم العديد من الصلات مع آخرين، ويمكن استغلال كل ذلك في القيام بعمليات إرهابية في بلدانهم الأصلية.

وفي إطار مواجهة خطر الإرهابيين الأوروبيين فإن العواصم الأوروبية تقوم بالتنسيق الأمني والمعلوماتي فيما بينها، وتجمع الأدلة التي من شأنها أن تثبت تورط مواطنين تابعين لها أعمال عنف في سوريا، وتقوم باتخاذ إجراءات قانونية جديدة تمكنها من محاسبتهم في حال عودتهم.

ويأتي التحذير السعودي من خطر الإرهاب بعد أحداث الموصل، وهو بمثابة تأكيد على ضرورة معالجة الأزمات السياسية للمنطقة، وعدم تركها للتحوّل إلى بؤرة لنمو الإرهاب والتشدد.

أخرى على عدد من البلدات والمدن.

وتبدي الرياض مخاوفها من أن تصبح هدفاً للجهاديين يقاتلون في سوريا والعراق بعضهم من مواطنيها، وفي وقت سابق من العام الحالي أقرت المملكة تطبيق أحكام طويلة بالسجن على كل من يسافر إلى الخارج للقتال.

ويوم الجمعة رفعت بريطانيا درجة الخطر الإرهابي، وقال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامبرون إن تنظيم الدولة الإسلامية يمثل أكبر خطر أمني للبلاد على الإطلاق.

هذا، ويقال في سوريا أجانب من جنسيات كثيرة، بينهم أوروبيون، وتفيد إحصائيات عدة بأن عدد الأوروبيين المقاتلون في سوريا يبلغ أكثر من 1000 مقاتل، ومنهم فرنسيون وبريطانيون وبلجيكيون، وتشعر هذه الدول بخطر عودة هؤلاء المقاتلين إلى

أوردت وكالة الأنباء السعودية أن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز حذر من أن خطر الإرهاب سيتمدد قريباً إلى أوروبا والولايات المتحدة إذا لم يجر التعامل معه على الفور.

وجاءت تصريحات العاهل السعودي خلال اعتماده عدداً من السفراء في جدة يوم الجمعة الماضي.

وأضاف العاهل السعودي «أطلب منكم نقل هذه الرسالة إلى زعماتكم، وهي أنه ما يخفى عليكم الإرهاب في هذا الوقت، ولا بد من محاربة هذا الشرير بالقوة وبالعدل وبالسرية... وإذا أهملوا أنا متأكد بعد شهر سيصلون إلى أوروبا وبعد شهر ثانٍ إلى أمريكا».

وتشترك السعودية -أكبر مصدر للنفط في العالم- في حدود طولها 800 كيلومتر مع العراق، حيث سيطر متشدو تنظيم الدولة الإسلامية وجماعات إسلامية

نحو إعادة صياغة الخصوصية الثقافية العربية

■ د. عبد الله تركماني (*)

لوحة للفنان السوري لؤي كيالي



واتخاذ موقف الدفاع حيال ما يسميه البعض بـ «الغزو الثقافي» هو استراتيجية بائسة وفاشلة تماماً، فلم تعد الاستراتيجيات الدفاعية والفصامية قادرة على إنقاذ الذات من الهزيمة أو التبعثر، وإنما صار الأمل الحقيقي في الصمود رهناً بالتعلم واستيعاب واتقان ما لدى الآخرين من رصيد المعارف وفنون الإنتاج، ثم في الثقة بالذات والشعور بالواجب الحضاري، وإصلاح شؤوننا الداخلية بعدما فسدت وتدهورت بدءاً من أنظمة الحكم ومروراً بنظام الجامعات ومواقع الإنتاج والخدمات.

(4) - المؤسساتية، إذ تحتاج الثقافة العربية احتياجاً أساسياً وعميقاً لاستيعاب أهم منجزات الحضارة وهي المؤسسة، بما تعنيه من تمييز الخط الفاصل بين الشخصي العام، وخاصة فيما يتعلق بالدور، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالملكية والسلطة، كما تعني شيئاً من الاتصال والتراكم والديمومة في أداء الوظائف.

(5) - التصحيح المستمر والنظر للمستقبل، فبسبب المساحة المهيمنة للمطلقات، والتعلق الشديد بالماضي، لا يحتل المستقبل المساحة الجديرة به في الثقافة العربية، فالمستقبل «ليس سوى مجرد استمرار للماضي، بل أن أفضل مستقبل هو ما يتقيد بأفضل ما في الماضي»، وكان الزمن لا يفعل سوى إعادة إنتاج نفسه في نموذج مثالي سرمدى مطلق الصلاحية والحضور. هذه هي الخطوة الأولى نحو تكوين الفاعل التاريخي القادر على تحديد أهداف وبلورة استراتيجيات، والدخول في تنافس أو تفاهم وتشارك مع الأطراف الدولية الأخرى. فلا أمل اليوم لطرف في التأثير على مصيره الخاص إلا إذا نجح في أن يكون شريكاً مع الآخرين في التعاطي الإيجابي مع التحديات العالمية، فالمشكلات التي يعاني منها هي نفسها التي تعاني منها بقية المجتمعات، ولا مجال لبلورة حلول ناجعة لها إلا من خلال منظورات إقليمية وعالمية.

الدقيقة للحوار الفكري العميق الذي يدور في مراكز التفكير العالمية، وفي العواصم الثقافية الكبرى.

(2) - النقد الذاتي للأنثى العربية، بما يعنيه ذلك من ضرورة أن نمارس النقد الذاتي لممارساتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عقود مرحلة استقلالنا الوطنية على الأقل.

وهنا تبرز مهمة المثقفين بالتوجه إلى الحدائق كهدف وككل متكامل، بما ينطوي عليه ذلك من تبني لسلطان العقل على النقل، والفصل بين الخطابين الديني والسياسي، والتخلي عن الأوهام، وفهم اتجاه الحقبة التاريخية المعاصرة، والدعوة إلى التحديث السياسي باعتباره المدخل الحقيقي لأي تحديث آخر، والدفاع عن المواطنة التي قوامها المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، والتمسك باحترام الحق في الاختلاف انطلاقاً من نسبية المعتقدات والقناعات حسب قول الإمام الشافعي «رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيهم خطأ يحتمل الصواب».

وللخروج من الحالة الماضوية الغالبة للثقافة العربية، خاصة في ظل ثقافة العولمة، لا بد من التأكيد على مجموعة جوانب مترابطة للتغيير الثقافي، الذي يمكننا من القطيعة مع التأخر والانطلاق إلى مسارات النمو والتنمية الذاتية، والتحرر من المحنة العربية:

(1) - ثقافة الدور والواجب الحضاري، أي إحياء فكرة الإعمار التي هي من أهم الأرصدة الثقافية للحضارة العربية - الإسلامية، بما هي واجب الإنسان في الكون. خاصة وأن القول قد حل محل الفعل في أداء رسالة الدور الحضاري في ثقافتنا العربية، حين اطمأن العرب إلى دورهم في الماضي، فغفكوا على تمجيده، دون الإضافة إليه.

(2) - ثقافة الامتياز والإنجاز، إذ أن الفائزين في المنافسة الحضارية هم من يسعون لتحقيق أعلى معدلات وأرقى مستويات الأداء في مجالات الحضارة المختلفة.

(3) - الانفتاح والمبادرة الإيجابية، حيث أن الانكماش

يبود واضحاً أننا أحوج ما نكون إلى إعادة صياغة الخصوصية الثقافية العربية، بمعنى أننا في أمس الحاجة إلى عملية إحياء ثقافي. فالثقافة العربية الراهنة تمر في مرحلة انحطاط وردة واضحين، فهناك تراجع عن الفكر العلمي لفائدة الفكر الخرافي، وهناك استفحال ظاهرة الخطاب الماضوي الذي يجهد في محاولة إرجاع العالم العربي إلى العصور المظلمة، ويجفزه على التثبوت بمرجعية ماضوية، وكأن الماضي ينبغي أن يحكم الحاضر والمستقبل.

وإزاء ذلك يبدو أن الخطوة الأولى في محاولة التعاطي مع أسئلة المستقبل تكمن في فهم لغة الخطاب العالمي المعاصر، التي يتم التعامل بها بين أطراف هذا العالم الجديد، وخاصة القوى الغربية المؤثرة، وبالتحديد فهم توجهات هذا العالم نحونا. إذ أن البحث في الاعتماد المتبادل بين العالم العربي والخارج هو بحث في المستقبل، وأية دراسة للمستقبل لا بد أن تنطلق من صورة العالم، ونماذج تطور النظام العالمي في أبعاده السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والثقافية.

ومن جهة المنظور، لا يخفى أن الدراسات المستقبلية ليست جديدة، ولكنها تشهد اليوم ازدهاراً واضحاً يستقطب اهتمام المفكرين والمنظرين الاستراتيجيين. والرؤى المستقبلية لا يمكن إلا أن تكون تعددية، بمعنى أنها تتغذى من جميع فروع المعرفة بقدر ما تنفتح على جميع وجوه الحياة، كما تتجلى في العلوم الاجتماعية، أو في ميدان التاريخ والحضارة، أو في مجال الفلسفة والأخلاق، أو في ميادين الفن والأدب، أو في علوم الاقتصاد والمال، أو في الدراسات السياسية والاستراتيجية، أو في العلوم الطبيعية والبيئية، أو علوم الوسائط والاتصال.

وانطلاقاً من المعطيات، الموصوفة أعلاه، ثمة أهمية كبرى لصياغة استراتيجية عربية للحوار والشراكة مع الثقافات الأخرى، مما يستدعي القيام بدور نقدي مزدوج:

(1) - الاستيعاب النقدي لفكر الآخر، بمعنى المتابعة

* باحث استشاري في "مركز الشرق للبحوث" - دبي